قاعدة الاصطلاح المولّد (GENTERM):

نظام للتوليد الآلي للمصطلحات والمولّدات*

عبد القادر الفهري الفاسي**

أولاً: في الاصطلاح وتصوراته

الاصطلاح في أصل اللغة الاتفاق والتوافق. وفي تعريفات الجرجاني أن "الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما، ينقل عن موضعه الأول". والجدير بالذكر أن ما ورد عند القدماء هو لفظ الإصطلاح، ولم يشع عنهم لفظ "**مصطلح**".

ولا شك أن من أهم الإشكالات التي يواجهها أي برنامج اصطلاحي إشكالين أساسيين:

أ- توفير عدد هائل من المصطلحات لمواكبة الحاجة الملحة إلى التعبير عن مفاهيم وتصورات جديدة بعبارات اصطلاحية يوازي عددها عدد العبارات التي وجدت في لغات الحضارات المتقدمة.

ب- إشكال التقريب والشفافية بين اللغة العامة المتداولة أو المعجم العام واللغة المختصة أو المعجم المختص أو الاصطلاحي أو القطاعي، كي لا يبتعد التواضع في الاصطلاح ويستغلق، ولئلاّ يظل الذهاب والإياب بين المعجم العام والمعجم المختص قائماً وفاعلاً.

وأظن أن هناك نزعتين أساسيتين لمقاربة الاصطلاح: (أ) مقاربة يمكن أن ننعتها بأنها مقاربة لغوية طبيعية للاصطلاح(natural) ، و(ب) ومقاربة ثانية يمكن أن نقول إنها مقاربة تواضعية موسوعية (conventional and/or encyclopedic).

---

* ألقي أصل هذا البحث في ندوة: "قضايا اللغة العربية وتحدياتها في القرن الواحد والعشرين" التي نظمتها الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، كوالالمبور: أغسطس 1996م.

** دكتوراه دولة في اللسانيات من جامعة السوربون 1401هـ/1981م. أستاذ اللسانيات العربية والمقارنة بجامعة محمد الخامس. مدير معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، ورئيس جمعية اللسانيات بالمغرب.

والمقاربة اللغوية ينبغي أن تقترن بتمثل اصطلاحي "ذكي" أو خبير نسقي، في حين أن المقاربة الثانية غالباً ما يكون فيها الاصطلاح تلقائياً تلمسياً، يتسم بالتشتت وعدم اتضاح النهج والرؤيا. وفي كلتا المقاربيتين، نحتاج –طبعاً– إلى اللغوي من جهة وإلى المختص في المجال المعرفي للاصطلاح من جهة ثانية، ولكن قرارات الضبط الاصطلاحي تعود بالدرجة الأولى إلى المصْطَلِحِ.

إن المقاربة اللغوية للاصطلاح تقوم على فكرة أساسية هي أن **اللغة المختصة ما هي إلا إسقاط لنظام اللغة العام في مجال معرفي معين**. هذا الافتراض من السهر دعمه بالنظر إلى الشكل أو العبارة. فلا أحد يشكك مبدئياً في أن العبارات الاصطلاحية، في بنيتها الصوتية والصرفية وخصائصها التركيبية ينبغي أن تكون خاضعة للضوابط التي تضبط اللغة العامة. وكلما خرجنا عن هذه الضوابط يقع التشكيك في سلامة العبارة. وطبعاً فهناك ضرورة وتجوز يقعان في الاصطلاح مثلاً في: الاشتقاق، والتأليف، والنحت، كما يقعان في اللغة العامة. والضرورة تجعلنا نخرج عن ضوابط اللغة، ولكننا قد نناقش مشروعية هذا الخروج. فننسب مثلاً إلى غير المفرد في قولنا: **شفتاني، أو أسناني، أو أصواتي**، والأصل النسبة إلى المفرد. وهناك استعمال غير مسبوق للواصق أجنبية في قول بعضهم: صوتيم، عوضاً عن صوتية، للدلالة على فونيم(phoneme) ، أو بتر جزء من الكلمة كقول بعضهم: برنام، والأفصح برماج أو برمجة...إلخ، لأن البتر في أصل اللغة العربية يكون بتراً لما هو زائد. والعرب عدوا النون زائدة عندما جمعوا "برنامج" على "برامج"، ولم يجمعوها على "برانم". وليس هناك مسوغ للجوء إلى الضرورة هنا.

وفي الحقيقة هناك تحجيراتٌ أو قيود على مستوى تركيب الاصطلاح يدخل فيها ما يسمى بـ collocationأو phraseology أو العبارات المسكوكة ...(idioms) الخ. من أمثلة هذا أن رقم الهاتف في الفرنسية "يؤلفse compose "، وهو "يختار" في الألمانية wählen ، و"يتصل به" في العربية. وهناك حذف لبعض الأدوات في تركيب الاصطلاح، فنقول مثلاً imprimante laser عوضاً عنimprimante à laser ، ونقول كذلك "سمعي بصري" عوضاً عن "سمعي وبصري"، فهناك تحجير في اللغة المختصة على مستوى التركيب. وهذا شيء لا يطعن في نسق اللغة بقدر ما هو تقييد للنسق في بعض جوانبه.

فالنسق الذي يتحكم في العبارة يمتد من اللغة العامة إلى اللغة المختصة. وتكوين الكلمة ينبغي أن يخضع للضواب المعهودة (الاشتقاقية والنحتية والتأليفية... إلخ). أما الأمر الثاني فيتعلق بالدلالة والمعنى، وهنا نجد عناصر تبدو مظهرياً مدعِّمة للموقف الموسوعي، وإن كنا نعتقد أن ضوابط الدلالة الاصطلاحية وعلاقة اللفظ بالمعنى تخضع أيضاً لضوابط اللغة العامة. ولكن هذا التصور يعترضه ظاهرياً عدد من المعطيات:

1- هناك تصور جهة الاقتران بين العبارة والمعنى، فهذا الاقتران في اللغة العامة يوصف عموماً بأنه اقتران **طبَعي**(natural)، في حين يوصف الاقتران في الاصطلاح بأنه اقتران **مواضعة** (conventional).

2- إن المفردات المختصة ترتبط بالجوانب الموسوعية أكثر من ارتباطها بالأبعاد المعجمية العامة. ولمختص هو الذي يستطيع تحديد المضامين، والتسمية لا تعكس دائماً المضمون، بخلاف ما هو عليه الشأن في اللغة العامة، فدرجة الاعتباط تكون أكبر في اللغة المختصة.

3- هناك في كثير من الأحيان زيغ للمعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي. ففي الأدبيات اللسانية التوليدية هناك قصة ما يسمَّى بالبنية العميقة (deep structure) التي تفجرت عنها مذاهب ومدارس، لأن بعضهم قصد المعنى الاصطلاحي، والبعض الآخر ذهب إلى معنى أقرب إلى المعنى اللغوي. وهناك مثال آخر نأخذه من لفظ charme. فهذا اللفظ يعني عموماً الرقة في الجمال أو الفتنة. وفي النباتيات يُطلق على شجرة من الفصيلة البلوطية (نيرية). وفي علم الأصوات phonology يعني التأثير والجذب. وهكذا نجد نظرية العاملية والتأثير أو الجذب théorie du charme et de gouvernement وأصحابها يدعون أنهم نقلوا هذا المفهوم عن المفهوم الفيزيائي. فحينما نتحدث عن charme في الفيزياء بصفته قياساً لـ quark لا ندري: هل هذا المفهوم في الفيزياء له قاعدة استعارية، تجعل الجزيئة أو الكوارتز يتسم بالتأثير؟! إلا أن وجه الاستعارة قد يكون غير شفافٍ، وقد تخرجه المختص على الاعتباط. ويمكن أن نذكر بعض هذه الأمثلة لنقول: إن اللغة الاصطلاحية تبتعد في كثير من الأحيان عن اللغة العامة. وقد نتساءل عن وجه العلاقة بين الألفاظ (ووجه الاستعارة... إلخ).

4- ومن مظاهر الزيغ عن النسق أيضاً عدم إمكان التفكيك أو التأليف في كل الاصطلاحات، ففي قولها: "قياس سمعي audiométre"، مثلاً، نجد تأليفاً، ولا يمكن أن تُجزَّأ diameter (قطر الدائرة) على الشاكلة التي يُجزَّؤُ بها audiometer أوdiachronie (عبر الزمن).

ومع كل هذه الملاحظات هناك ما يسير في اتجاه النسقية. هناك الألفاظ التي تنتقل عبر المجالات دون تغير مدلولها. فلفظ بنية أو structure نجده في اللغة والاقتصاد والفلسفة بنفس الدلالة تقريباً. كلمة : marqueمثلاً، أو "السمة" تنتقل عبر الحقول وعبر المجالات في الوحدة الصوتية والصيغة الصرفية والتركيب، وبين المجالات المعرفية، وعبر التصاريف أيضاً، فنقول" marquage وَسْم"، و" marqué موسوم"... إلخ.

فكلما ابتعد التواضع عما هو نسقي في اللغة العامة، ابتعدنا عن الاصطلاح الأمثل الذي يمكن من الحركة والتطور والتصريف والتوليد... إلخ. وفضلاً عن هذا، فإن التسمية أو المصطلح له جوانب مفهومية قد تكون كلية، وجوانب تصورية ضاربة في الثقافة، والسبل التي ننظر بها إلى العالم، ورؤيتنا للعالم.

وهذه الروافد الثقافية تكون حاضرة في اصطلاحات كثيرة، على الرغم من أن الاصطلاح يبدو محيلاً على ما هو موضوعي أو مفهومي، أو ما هو مستقل عن الثقافة. فإذا نظرنا إلى لفظ "اصطلاح"، نجده يتصل بالصلح والاتفاق في التصور العربي، وأما لفظterminology ، فليس له هذا المعنى. لفظ "فِعْل" في النحو يعني الحدث والتصرف في الزمن، في حين أن verb لا يعني هذا، وإنما هو مرتبط بالكلام... إلخ.

إذن برنامج الاصطلاح يدخل ضمنه التوفيق الصعب بين جانب الاشتقاق etymology والطبَعية وجانب الاصطلاح والمواضعة، والتوفيق بين ما هو متفرد في المعنى وما هو ملتبس، والتوفيق بين التفرد والتعدد في العبارة. وهذه الإشكالات تدخل ضمن إشكالات اللغة العامة، اللغة المختصة لا تفرز إلاّ بعضاً منها.

وفضلاً عن إشكال الفرق بين اللغة المختصة واللغة العالمة، هناك إشكال توفير **كم**ّ هائل من المصطلحات. وهذا الإشكال لا يحل إلا عن طريق النسقية، التي لا تتوفر إلا عبر النظام العام للغة. ويمكن ترجمة هذه النسقية، في الحاسوب عبر آلية التوليد.

ثانياً: المولد المصطلحي GENTERM

نصل إذن إلى الحديث عن المولد **المصطلحي** GENTERM باعتباره قاعدة معطيات ومعارف اصطلاحية تبنى عن طريق آلية التوليد. واستعمال هذه الآلية يمكننا من توليد المصطلحات الموجودة والمصطلحات الكامنة التي لم توظف بعد، ولكن يمكن وضعها لتسمية ما يأتي من مفاهيم وتصورات.

ويهدف مشروع **قاعدة المولد المصطلحي أو الاصطلاح المولد** GENTERM إلى بناء قاعدة معطيات مصطلحية متعددة اللغات باعتماد آليات التوليد. وبما أن كل لغة قطاعية (أو لغة مختصة) ليست سوى إسقاط لنظام اللغة العامة في مجال معرفي معين، كما بيّنا، فإن عمليات الاصطلاح (أو التوليد المختص) يجب أن تغرف من إمكانات الصور أو العبارات المعجمية المتوافرة بهدف تسمية المفاهيم. والأساس الفلسفي الذي يسوغ اللجوء إلى التوليد في قاعدة الاصطلاح المولد هو أننا لا نخلق المصطلحات أو المولدات، بل نستعيد فقط ما هو كامن في اللغة ليصبح متداولاً بالفعل.

وغالباً ما يتساءل واضع المصطلح أو التسمية المختصة في اللغة عما إذا كان "إبداعه" هذا منسجماً مع نظام اللغة العامة التي يسمى فيها. وإذا تعلق الأمر بالاصطلاح المتعدد (في أكثر من لغة)، فإن إجراءات النقل أو القرن تكون أكثر تعقيداً. ويحتاج واضع المصطلح المبدع إلى مدقق لساني خبير يكون بمقدوره تقويم الكفاية الإبداعية، ويحتاج كذلك إلى أداة مساعدة تمكنه من إحصاء الإمكانات التي تتيحها لغة معينة (أو لغات متعددة) وجردها.

ويقتدي المولّد المصطلِح بمشروع مولد الصور المعجمية GENFO (انظر الجزء الثالث من المقال) الذي يمثل قاعدة معطيات مولدة "ذكية"، تتضمن جميع الصور المعجمية التي تنتمي إلى اللغة العامة. وهو مشروع يتم تنفيذه في معهد الدراسات والأبحاث للتعريب،* ويهدف بالأساس إلى تحديد مكونات الخلق والابتكار في اللغة العربية، وإن كان قابلاً للتطبيق على لغات أخرى مثل الفرنسية واللغات الإفريقية، ولغات أخرى شريكة.

---

* المعهد تابع لجامعة محمد الخامس بالرباط، ويتولى الكاتب إدارته (التحرير).

وهناك عدة وسائل توظف في عمليات التسمية، بإنتاجية متفاوتة، منها: الاشتقاق والتأليف في الكلمة المركبة، والمركبات، والنحت، والمجاز (الاستعارة أو الكناية)، والاقتراض... إلخ. وسواء تعلق الأمر بالصرف أو التركيب أو الدلالة، فإن المصطلحات تمثل وحدات لغوية مدمجة، تخضع بصفة شبه نسقية لمبادئ سلامة التكوين التي تتحكم في اللغة العامة. والمصطلحات –طبعاً– وحداتُ معرفة ذات محتوى ثابت، وهذا يجعلها تفرز قيوداً وتحجرات في شكلها ومضمونها (انظر الجزء الثالث). إلا أن البحث الاصطلاحي، بصفته تنظيماً نسقياً للمفردات الخاصة، يظل تابعاً لنظام اللغة العام، حتى في خصوصياته التصورية والثقافية. وهذا ما يبرر مقاربة لسانية للاصطلاح، ويسوغ إدماج آلة نحوية معجمية من قبيل مولد الصور في المصطلح المولد.

ثالثاً: مولد الصورةGENFO

تتسم المداخل في قواعد المعطيات المعجمية المعروفة بسمتين أساسيتين :

أ– إنها سلاسل حروف (أو قطعات) تمثل الجذوع أو كلمات أكثر تعقيداً من الجذوع، وعدد هذه القطعات كبير جداً (500.000 مثلاً بالنسبة لمعجم ضخم). ولا تتقيد هذه القواعد بأي نظام ضابط، يمكن من تمثل عمليات التذكر أو التخزين (storage) في المعجم الذهني، أو فهم الكيفية التي تتم بها عملية الاسترجاع (retrieval) أثناء عملية الإنتاج.

ب– لا تذخر قواعد المعطيات المعجمية إلاّ مجموعة محدودة من صور المفردات المنقولة والمسموعة، ولا تقدم معلومات حول الصور التي لم تذخر، أو حول الصور الممكنة، ولكنها لم ترد في الرواية، وقد تكون مولدات كامنة يمكن استعمالها في إطار الابتكار المعجمي.

ويسعى مولد الصور GENF إلى سد الثغرات الموجودة في هذه القواعد المعجمية عن طريق بناء قاعدة معطيات ذكية، تولد جذورها (الصامتية) وصيغها (الصائتية) وجذوعها وصورها المركبة انطلاقاً من قواعد توظف مجموعات من الذوات (أو أبجديات) محدودة العدد.

وتدخل عمليات التوليد في اللغة العربية في عدة مستويات:

أ- **توليد الجذور** (انطلاقاً من أبجدية صامتية) لتكوين معجم الجذور المحدد آلياً.

ب- **توليد الصيغ** (انطلاقاً من لائحة الصوائت ومتغيرات أماكن الصوامت) لتكوين معجم الصيغ المولد آلياً.

ج- **توليد جذوع مركبة** تتضمن لواصق (سوابق ولواحق وأواسط).

د- **توليد الجذوع** (بالمزاوجة بين الجذور والصيغ) تكوين معجم الجذوع المحدد آلياً.

هـ- **توليد صور لمفردات نصية** (textual words) انطلاقاً من تأليف جذوع مع متصلات (clitics)سابقية أو لاحقية.

ويؤدي هذا النظام إلى توليد فائق(overgeneration) ، ولا بد من مصاف (filters) في كل مكون من مكونات التوليد. وفضلاً عن المولدات والمصافي الآلية، هناك إجراء للتسويغ أو الإثبات (validation)عن طريق جرد المواد الموجودة في المعاجم أو النصوص المكتوبة أو الشفوية. وبالموازاة مع ذلك، هناك قرن الصورة المولدة والمثبتة (يدوياً) بمعلومات معجمية مبنية ذات طبائع مختلفة:

خطية. صوتية. صرفية. تركيبية. دلالية. ذريعية/بلاغية.

رابعاً: التخطيط العام لقاعدة الاصطلاح المولد

قاعدة الاصطلاح المولد قاعدة لا تختلف جذرياً عن قاعدة الصور المولدة، التي تتجه إلى اللغة العامة، وخاصة اللغة العربية العامة. وهذا التخطيط يعطي فكرة عن الطريقة التي تشتغل بها الآلة:

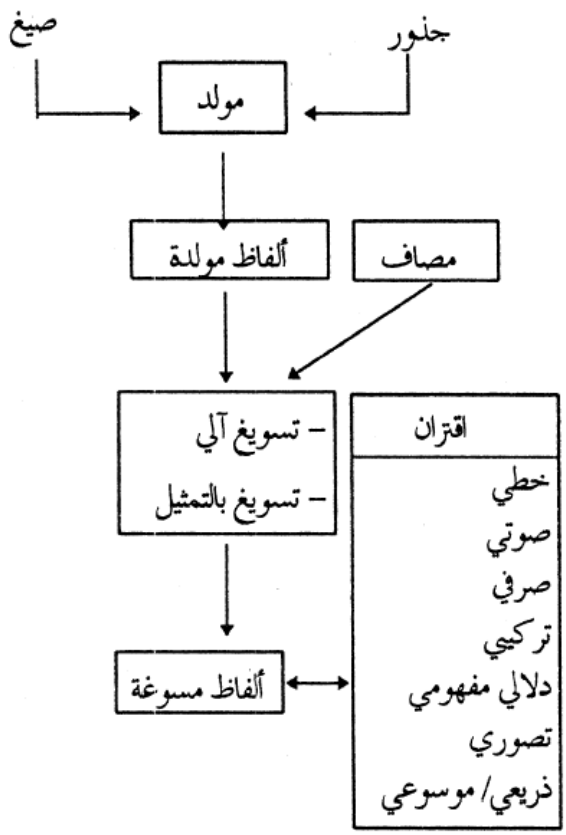

وللتبسيط، انطلقنا من الجذور (الجذور المولدة من الأبجدية)، وبواسطة المولد الذي يتضمن قواعد التوليد تقرن الجذور بالصيغ وتولد عدداً من الألفاظ، يمكن أن تنطبق عليها قواعد الإلصاق. إذن الألفاظ المولدة تخضع لمصافٍ، وهذه المصافي مصافٍ آلية. بالنسبة للجذور، فمثلاً، نصفي بصفة آلية جميع الجذور التي يتكرر فيها نفس الحرف. مثلاً "أ أ أ" جذر غير ممكن أن يصفى آلياً. كذلك، نصفي الجذور التي تبتدئ بصامتين متماثلين مثل "ببأ". وإذا كانت هناك بعض الحالات الخاصة ندرجها في معجم خاص، ولكنها لا تولد بطريقة آلية (مثل ببر، ددن... إلخ)، فهناك مصاف هي عبارة عن قواعد تصفي عدداً من هذه المولدات. وبعدها ننتقل إلى عملية التسويغ .(validation) وهناك تسويغ آلي، وتسويغ بالتمثيل نرجع فيه إلى المعاجم أو إلى النصوص. فمن حيث المبدأ، هناك بعض الصور التي تكون ممكنة على مستوى النسق، ولكن لا نجدها في المعاجم أو بعض النصوص. وهذا لا يعني أنها غير موجودة، بل هي كامنة في اللغة. فليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد أنها لا تنتمي إلى اللغة. فهذا منهج افتراضي، وكما كان يقول بوبر

" :(popper)فلو رأينا أن جميع البجع أبيض لا يمكن أن نستخلص أن كل البجع أبيض". وهنا الشيء نفسه. لو رأينا أنه في جميع المعاجم العربية وفي جميع النصوص لا توجد بعض الكلمات، فهذا لا يعني أنها ليست كلمات عربية. وهذه الفكرة الأساسية تجعلنا نفرق بين الأشياء التي نصل إليها عن طريق التوليد، أو عن طريق التوليد المقرون بنسق، والأشياء التي ننقلها فقط من نصوص. وحينما ننتهي من عملية التسويغ ننتقل إلى الألفاظ المسوغة التي تقترن ببنى خطية وصوتية وصرفية وتركيبية، وبالبنية المفهومية التصورية، وبالمعلومات الموسوعية بالنسبة لهذا النموذج. هذه هي الصورة العامة التي تشتغل بها الآلة الاصطلاحية وهي تقريباً نفس الآلة في .GENPO فالفرق الوحيد بين هذا النموذج والنموذج العام هو أننا تعويضاً للحديث عن الموسوعة نتحدث عن المكون الذريعي المقامي، لأن المقام أو الذريعيات ليس لها وزن يذكر في الاصطلاح، والذي له وزن هو روافد المعرفة، أي الموسوعة.

خامساً: اللغات المختصة، والمكونات المفهومية والمعرفية، والخصوصيات الثقافية

إذا كان علم المصطلحات يتوق لأن يكون "دراسة علمية للمفاهيم والألفاظ المستعملة في اللغات المختصة" (ISO، 1087، 1090)، فإن التوليد المختص يمكن تصوره على أنه اصطلاح كامن يتجه نحو التمثيل والتحقيق. وبما أن النشاط الاصطلاحي أو التوليدي يرتكز بالأساس على الغرف من رصيد الصور المعجمية المتوفرة لتسمية المفاهيم، أو توظيف صر مستعملة في مجال مفردي خاص بحقل معرفي، فإن مشكل العلاقة بين اللغة المختصة واللغة العامة يعرض نفسه بإلحاح.

ومن المعلوم أن صور المفردات الواردة في النصوص المكتوبة أو الشفوية متعددة المعاني، سواء في استعمالها التقني أو المصطلحي أو في استعمالها في اللغة العامة بصفتها "لا مصطلحات–(non terms):انظر مثلاً لفظ droit الفرنسي (مصطلحاً: علم، ضريبة، مبادرة... إخ، لا مصطلح: من حقه droit à bon)، أو لفظ "مصدر" في العربية (مصطلحاً: اسم حدث، لا مصطلح: أصل) ... إلخ. فللوصول إلى نوع من النسقية في الاصطلاح، وللتمكن من قرن مفردة بصفتها مصطلحاً بمفهوم داخل حقل تصوري محدد، ينبغي أن نصل إلى فرز قدرة اصطلاحية (terminological competence) تعتمد مقاييس غير المقاييس التقليدية. ويمثل رأي المختص (الذي يراعي في وضع المصطلح) جزءاً من هذه القدرة.

وينبغي أن تدمج فيها المقاييس الصورية التي تمكن من التعرف على المصطلحات (مثل انتمائها لسلسلة مفردات صرفية خاصة، أو لتركيب مقيد، أو علاقة تبعية لمفردات تفرز هذه الخصائص. إلخ) بطريقة طبيعية ونسقية.

وتُعالجُ الجوانب الصورية داخل القوالب الصرفية والتركيبية لقاعدة الاصطلاح المولد. وتعالج الجوانب الدلالية (جزئياً) داخل القالب التصوري/ المفهومي. وقليلاً ما نجد مصطلحات أحادية المعنى، خلافاً لما يُعتقد. فالمصطلح ينتمي عادة إلى حقول ومجالات معرفية متعددة ومختلفة. إلا أن هذا الانتماء المتعدد لا يكون اعتباطياً أو حراً، بل غالباً ما يكون مقيداً بآلية التعميم عبر الحقول (cross-field generalization) التي أثبتت فعاليتها في رصد تعدد المعاني للمفردات غير الاصطلاحية.

وتجدر الإشارة إلى أن المفردات، حتى في العلوم والتقنيات، لها معنى ثقافي. والمصطلحات تحمل خصوصيات ثقافية: فألفاظ land الألماني، أو generalidad الأسباني، أو région الفرنسي، law الإنكليزي... إلخ. فموضوعات المعرفة تدخل في تصورات مختلفة، الأمر الذي يبرر اللجوء إلى الافتراض المختص للحفاظ على هذه الخصوصيات. فمثلاً إذا أخذنا ألفاظ langage و langue و parole، فما يقابل langue و parole بالإنجليزية هو language و speech، ولكن language تعني أيضاً langage. وهناك من الإنجليز من يستعمل الكلمات الفرنسية للمحافظة على ما قصده دي سوسير في كتابه.

وهذا يقع حينما نريد أن نحافظ على خصوصية. لفظ "الشريعة" فيستعمل أيضاً كما هو في الفرنسية أو الإنجليزية للمحافظة على مضمونه. وهذه الأشياء تدل على أن المعنى الثقافي يبقى حاضراً في المصطلح. ولكي نصل إلى رصد الأبعاد التصورية والثقافية، ينبغي تصور المكون الدلالي على أساس أنه مكون مفهومي وتصوري.

ومعلوم أن الترجمة التقنية غالباً ما تتجاوز المشكلات التصورية والثقافية. وهي تلجأ إلى التكافؤ الوظيفي في الحالات الصعبة (مثلاً: تكافؤ hypothéque و mortgage) أو تكافؤ arrhe و"عربون" مع لفظ إنجليزي مثل deposit . فلفظ deposit في الإنجليزية لا يعني أن الذي يضع جزءاً من

المال لشراء شيء معرض لأن يفقد ماله. بينما arrhe و"عربون" في العربية يعني أن الذي يضع جزءاً من ثمن شيء إذا لم يكمل المال فإنه يفقده. طبعاً لفظ "عربون" في اللغة العربية يتسع لمجالات أخرى. وغالباً ما تكون معرفة المفاهيم مرتبطةً بمعرفة الموضوعات والأشياء وخصائصها في الواقع العملي، مما يتيح إقامة التكافؤات بين لغات متعددة، وكذلك وضع حدود لاستعمال الكلمات الجديدة في مجال معرفي معين. وتعالج المعرفة الموسوعية التي تهم المختصين في مكون مستقل، يوازي القالب الذريعي/ البلاغي في قاعدة توليد الصور.

خلاصة

أخلص إلى أن الاصطلاح، أولاً: شيء ينبغي أن يخضع لضوابط ولنسقية. وتكون هذه الضوابط منبثقة من ضوابط اللغة العامة. ثانياً: أن الاصطلاح المستقبلي لا بد أن يكون اصطلاحاً مرتبطاً بالتوليد الآلي، نظراً للعدد الهائل من المصطلحات التي نحتاج إليها. ثالثاً: المعالجة التي نقترحها لهذا المشكل هي نفس المعالجة التي اقترحناها لمشكل معالجة المعجم العام، إذ لا يمكن أن ننتقل في المعجم العام (إذا كان معجماً ضخماً يتضمن 500,000 دخلة) من لفظة إلى أخرى بلواصقها وتصاريفها، التي تصل إلى ملايين الكلمات.

فكل هذا يفرض علينا أن نتخذ طرقاً ذكية لمعالجة المادة المعجمية ولمعالجة الاصطلاح.

المراجع الأساسية للبحث

أولاً: المراجع العربية

1- ابن منظور: **لسان العرب**، بيروت: دار لسان العرب، 1988.

2- أنيس إبراهيم وجماعة: **المعجم الوسيط**، القاهرة: مجمع اللغة العربية، د. ت.

3- السغروشني، إدريس: الصيغ في اللغة العربية، **وقائع الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات**، الرباط: منشورات عكاظ، 1987.

4- الفاسي، الفهري عبد القادر: **اللسانيات واللغة العربية**، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1985.

5- الفاسي، الفهري عبد القادر: **المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة**، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1986.

6- الفاسي، الفهري عبد القادر: عربية النمو والمعجم الذهني، **أبحاث لسانية 1**، الرباط: منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، 1996.

ثانياً: المراجع الأجنبية

7- Aitchison, Jean: Words in the Mind, Basil Blackwell, London, 1987.

8- Chomsky, Noam: knowledge of Language, Praeger Publications, New York, 1985.

9- Fassi Fehri, Abdelkader: Issue in the Structure of Arabic Clauses and Works, Kluwer Academic Publichers, Dordrecht and Boston, 193.

10- Fassi Fehri, Abdelkader: Constraining the Lexicon of Arabic Forms, in A. Fassi Fehri ed. Linguistique comparée et langues au Maroc, Publications of the Faculty of Letters, Rabat, 1994.

11- Lerat, Pierre: Les langues spécialisées, PUF, Paris, 1995.

12- Mathieu, J.P., Kastler A. et Fleury P.: Dictionnaire de Physique, Masson Eyrolles, Paris, 1991.